



مقتل 42 شخصاً بسبب التعذيب في تموز 2016 بينهم 41 على يد القوات الحكومية

أولاً: منهجية التقرير:

منذ عام 2011 حتى الآن مازال النظام السوري لا يعترف بعمليات الاعتقال، بل يتهم بها القاعدة والمجموعات الإرهابية كتنظيم داعش، كما أنه لا يعترف بحالات التعذيب ولا الموت بسبب التعذيب، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على المعلومات إما من معتقلين سابقين أو من الأهالي، ومعظم الأهالي يحصلون على المعلومات من أقربائهم المحتجزين عبر دفع رشوة إلى المسؤولين الحكوميين.

ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نُشير إلى روايات الأهالي التي تردنا، ونذكر دائماً أن السلطات السورية لا تقوم في كثير من تلك الحالات بتسليم الجثث إلى الأهالي، كما أن الأهالي في الغالب يخافون من الذهاب لاستلام جثث أقربائهم أو حتى أغراضهم الشخصية من المشافي العسكرية؛ خوفاً من اعتقالهم.

كما أن أغلب الأهالي الذين نتواصل معهم أو يتواصلون معنا يؤكدون أن أقرباءهم كانوا في صحة جيدة لحظة اعتقالهم، ولم يكن المرض أبداً هو المسبب للوفاة.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«لا بد من تطبيق مبدأ «مسؤولية الحماية» بعد فشل الدولة في حماية شعبها، وفشل الجهود الدبلوماسية والسلمية كافة حتى اللحظة، وما زالت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ترتكب يومياً في سوريا، وبشكل رئيس من قبل أجهزة الدولة نفسها».

بناء على كل ذلك تبقى الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُعاني من صعوبات حقيقية في عملية التوثيق بسبب الحظر المفروض عليها وملاحقة أعضائها، وفي ظل هذه الظروف يصعب تأكيد الوفاة بنسبة تامة، وتبقى كامل العملية خاضعة لعمليات التوثيق والتحقق المستمر، وتظل مثل هذه القضايا مفتوحة، مع أخذنا بالاعتبار شهادة الأهالي، لكن لا بد من التنويه إلى ما سبق.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا عبر الرابط التالي.

ثانياً: ملخص تنفيذي:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 42 حالة وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، في تموز 2016، يتوزعون على النحو التالي:

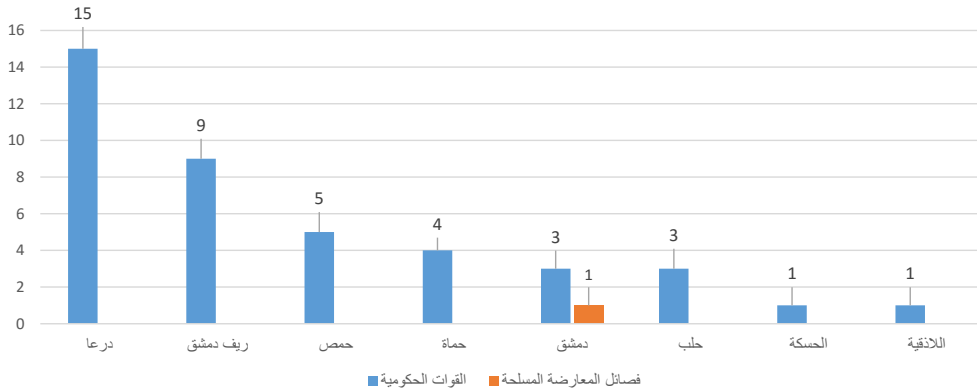
محتويات التقرير:
أولاً: منهجية التقرير.
ثانياً: ملخص تنفيذي.
ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب.
رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.
شكر وعزاء



ألف: القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية الشيعية): 41
باء: فصائل المعارضة المسلحة: 1

فيما يبدو أن حالات القتل بسبب التعذيب مستمرة منذ عام 2011 وحتى اليوم دون توقف، وهذا دليل واضح على منهجية العنف والقوة المفرطة التي تستخدم ضد المعتقلين. محافظة درعا سجلت الإحصائية الأعلى من الضحايا بسبب التعذيب، حيث بلغ عددهم 15 شخصاً، وتوزع حصيلة بقية الضحايا على المحافظات على النحو التالي: 9 في ريف دمشق، 5 في حمص، 4 في حماة، 4 في دمشق، 3 في حلب، 1 في اللاذقية، 1 في الحسكة.

توزع الضحايا بسبب التعذيب على المحافظات بحسب الجهة الفاعلة على الشكل التالي:



أما أبرز حالات الموت بسبب التعذيب في تموز فهي: ممرض، صحفي، صلات قري.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب:
الكوادر الطبية:

علي عبد العزيز الصباح، ممرض، من أبناء بلدة الياودة بريف محافظة درعا، يبلغ من العمر لدى اعتقاله 35 عاماً، اعتقلته القوات الحكومية في مطلع عام 2014، يوم الثلاثاء 12/ تموز/ 2016 وردنا معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز التابعة للقوات الحكومية.

صحفيون:

محمد عامر بركات الزعبي، صحفي، من أبناء بلدة الياودة بمحافظة درعا، من مواليد عام 1981، في 20/ كانون الأول/ 2011 اعتقلته القوات الحكومية من منزله في بلدة المزيريب بمحافظة درعا، الإثنين 22/ تموز/ 2011 حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في سجن صيدنايا العسكري بدمشق التابع للقوات الحكومية.

صلات قري:

فايز بهجت الزامل وبهاء وفادي، أشقاء، من مدينة إنخل بريف محافظة درعا، اعتقلتهم القوات الحكومية عام 2013، يوم الأحد 22/ تموز/ 2016 وردنا معلومات تؤكد وفاتهم بسبب التعذيب في سجن صيدنايا العسكري بدمشق.



رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن سقوط هذا الكم الهائل من الضحايا بسبب التعذيب شهرياً، - وهم يشكلون الحد الأدنى الذي تمكنا من الحصول على معلومات عنه-، يدل على نحو قاطع أنها سياسة منهجية تنبع من رأس السلطات الحاكمة، وأن جميع أركان النظام على علم تام بها، وقد مورست ضمن نطاق واسع أيضاً فهي تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. مارست فصائل المعارضة المسلحة أفعال التعذيب، التي تشكل جرائم حرب.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

1. يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.
2. يجب فرض عقوبات على جميع القادة من مختلف الأطراف، الذين ثبت تورطهم في عمليات التعذيب، التي تخالف القانون الدولي الإنساني، وتخالف قرارات مجلس الأمن بشأن سوريا وبشكل خاص القرار رقم 2042 والقرار رقم 2139.
3. يجب إلزام الحكومة السورية ومختلف الأطراف الأخرى بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.
4. السماح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة بالوصول إلى أي مكان داخل سوريا.

شكر وعزاء

خالص الشكر للأهالي والشهود والنشطاء الذين ساهموا بشكل فعال وخالص العزاء لأهالي وأقرباء الضحايا.



Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

